٤١٢٩ طنا كمية صادرات الحديدة من الأسماك في ٩ شهور

■ ،،الحديدة/سبأ

بلغ إجمالي الصادرات السمكية بمحافظة الحديدة خلال التسعة الأشهر الأولى من العام الجاري ٤ آلاف و١٢٩ طنا بقيمة ٧ ملايين و٢٠٠ ألف دولار٠

وأوضح مدير مكتب الثروة السمكية بالحديدة عبدالإله مكي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن العمولة التسويقية لتلك الصادرات بلغت ١٩مليونا و١٠٠ ألف ريال، مشيرا إلى أن إجمالي كميات الإنتاج بلغ ١٥ ألفا و٢٠٦ أطنان بقيمة ٥ مليارات و١١٥مليونا و٧٧٤ ألف ريال ٠ ولفت إلى أن إجمالي الإيرادات المستحقة ١٥٣ مليونا و٤٧٣ ألف ريال٠

٣,٣ مليون طن متري واردات اليمن من الحبوب العام الجاري

■ ،،كتب/منصور أحمد

توقع تقرير اقتصادي حديث تراجع كمية واردات بلادنا من الحبوب إلى ٣ ملايين و٣٢١ ألف طن متري خلال العام الجاري ٢٠١٠م مقابل ٣ ملايين و٧٦٢ ألف طن متري في العام الماضي ٢٠٠٩م، مسجلا انخفاضا بلغ حوالي ٤٤١ ألف طن متري وبمعدل تراجع سنوي ١١,٧٪ . وأشار التقرير الصادر عن الإدارة العامة للتجارة والتسويق الزراعي حصلت «الثورة» على نسخة منه إلى أن قيمة الحبوب المستوردة يتوقع أن تتجاوز ٢٢٩ مليارا و٩٥٣ مليون ريال في ٢٠١٠م انخفاضا من نحو ٢٣٥ مليارا و٢٨٨ مليون ريال قيمة ما تم استيراده في ٢٠٠٩م من الحبوب وبتراجع بلغ ٥ مليارات و٣٣٥ مليون ريال وبمعدل انخفاض بنسبة ٢,٢٪ . وبحسب البيانات فإن نصيب الفرد من الحبوب المستوردة سنويا يصل في ٢٠١٠م إلى ١٩١ كيلو جراما مقابل ١٩٤ كيلو جراما العام الماضي.

خلال شهر نوفمبر المنصرم ضبط (١٢) حفار مياه مخالفا للشروط القانونية بذمار

■ ،،رشاد الجمالي/ذمار

ضبطت الهيئة العامة للموارد المائيه بمحافظة ذمار خلال شهر نوفمبر الماضي ٢٠١٠م (١٢) حفاراً مخالفاً للشروط القانونية، ذكر ذلك لـ «الثورة» عبدالكريم الضياني – مدير عام هيئة الموارد المائية لمحافظتي ذمار والبيضاء. مشيراً إلى أن هذه الحفارات كانت تقوم بالحفر العشوائي للآبار لعدد من مواطني محافظة ذمار.

منوهاً بأنه تم إبلاغ الجهات الأمنية بالمحافظة والذين قاموا مشكورين بمتابعتهم وضبطهم ليتم إحالتهم إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية.

مبيناً أن هذه الحفارات مارست عمل الحفر العشوائي دون الرجوع إلى الهيئة بالمحافظة لمنح تراخيص حفر بعد استكمال الإجراءات القانونية لشروط الحفر والغرض من الحفر.

مضيفاً: إن الهيئة بالمحافظة تقوم بالرقابة والتفتيش لمتابعة الحفر العشوائي للمديريات وضبط المخالفين ومنع الحفر العشوائي.

خلال الفترة يناير- سبتمبر ٢٠١٠م

تسجيل ٢٦ مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٤٢,٨ مليار ريال

■ صنعاء/سبأ

ارتفع رأس مال المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة يناير سبتمبر ٢٠١٠م إلى ٤٢ مليارا و٧٨٥ مليوناً و٧٠٦ آلاف ريال لـ٢٦ مشروعا استثماريا مقارنة بـ١٩ ملياراً و٨٢٧ مليوناً و٤٢٢ ألف ريال لـ٢٩ مشروعا في الفترة المقابلة من العام الماضي، بزيادة ٢٢ ملياراً و٩٥٨ مليوناً و٢٨٤ ألف ريال.

وأوضحت رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار منتهى علي مثنى لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المشاريع الأجنبية المسجلة خلال الفترة يناير سبتمبر من العام الجاري بحسب الجنسية توزعت على كل من مصر والكويت والسعودية والاردن ولبنان والإمارات وسوريا وماليزيا وتركيا والصين وكندا وفرنسا وتنزانيا وأمريكا وبريطانيا.

وبينت أن المشاريع الاستثمارية المصرية احتلت المرتبة الأولى في رأس المال الاستثماري البالغ ٢١ ملياراً و٩٠٠ مليون ريال لمشروعين استثماريين، وبما نسبته ٥١,١٨٪من إجمالي رأس مال المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال ذات الفترة، ابرزها المساهمة في مشروع توليد الطاقة الكهربائية.

ولفتت إلى أن المشاريع الكويتية جاءت في المرتبة الثانية في رأس المال الاستثماري من خلال مشروعين بتكلفة ١٦ ملياراً و٥٩٣ مليوناً و٧٢٠ ألف ريال وبنسبة ٣٨,٧٨٪ من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة.

وأشارت مثنى إلى أن المشاريع السعودية جاءت في المرتبة الثالثة في رأس المال الاستثماري البالغ مليارين و٢٠٩ ملايين و١١٢ ألف ريال بواقع ٨ مشاريع استثمارية وبنسبة ٥,١٦٪.

وبحسب رئيس قطاع الترويج فقد توزعت بقية المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة يناير سبتمبر٢٠١٠م، بواقع مشروعين لكل من الاردن بتكلفة ٨٤٢ مليوناً و٧١٧ ألف ريال، ولبنان بتكلفة ١٧٤ مليوناً و٦٩١ ألف ريال.

كما توزعت المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة خلال ذات الفترة بواقع مشروع واحد لكل من بريطانيا بتكلفة ٤٥٦ مليوناً و٧٦٤ ألف ريال، وتركيا بـ١٥٧ مليون ريال، والصين بـ١٢٤ مليوناً و٣٨٦ ألف ريال، وفرنسا بتكلفة ١٠٨ ملايين و٥٣٥ ألف ريال، وكندا بـ٥٠ مليون ريال، وتنزانيا بتكلفة ٤٥ مليوناً و٧٢٩ ألف ريال.

وسجلت الهيئة خلال ذات الفترة أيضا مشروعا سوريا بتكلفة ٤٤ مليوناً و٢٧٨ ألف ريال، ومشروعا إماراتيا بـ٤١ مليوناً و١٩٤ ألف ريال، ومشروعا ماليزيا بتكلفة ٢٢ مليوناً و٥٧٠ ألف ريال، ومشروعا أمريكيا بـ١٥ مليون ريال.

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة يناير سبتمبر٢٠١٠م بلغت ١٦٢ مشروعا بتكلفة ١٢٥ ملياراً و٤١٢ مليوناً و٣٧٠ ألف ريال توزعت على ١٣٦مشروعا محليا بتكلفة ٨٢ ملياراً و٦٦٢ مليوناً و٦٦٤ ألف ريال توفر ٣ آلاف و٨٣٩ فرصة عمل، إلى جانب ٢٦ مشروعا أجنبيا بتكلفة ٤٢ ملياراً و٧٨٥ مليوناً و٧٠٦ آلاف ريال توفر ٦٣١ فرصة عمل.

دراسة تؤكد على أهمية الجودة في عملية تصدير منتجات اليمن الزراعية

■ ،،كتب/منصور شايع

شددت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية التركيز على مسألة الجودة للمنتجات الزراعية اليمنية الموجهة إلى الخارج ، كما أنها الركيزة الأساسية لبناء استراتيجية تصدير ناجحة للمنتجات اليمنية إلى الأسواق العربية والأوروبية ، وستمكن المنتجات اليمنية من المنافسة بقوة وجدارة اقتصادية عالية في الأسواق المستهدفة . وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور منصور حسن الضبيبي أستاذ الزراعة بكلية الزراعة جامعة صنعاء إلى أن الجودة تعد أهم عنصر نستطيع من خلاله اقتحام الأسواق التصديرية المختلفة، كون المستهلك يدفع دائماً بمعيار الجودة و بها يكرر عملية الشراء.

ونوهت الدراسة إلى العوامل المؤثرة على الجودة والتي تبدأ من اختيار البذرة والممارسات الزراعية في الحقل أي أن الجوده تبدأ من مرحله الإنتاج، وتستمر خلال المراحل التداولية والتسويقية اللاحقة وحتى وصول المنتج إلى المستهلك. وأوصت الدراسة بأهمية العمل من قبل جميع الشركاء في عملية التصدير لجعل هدف الإنتاج من أجل التصدير، لتوفير مخرجات عالية الجودة؛ أيضا للعمليات والممارسات التداولية دور هام في المحافظة على جودة المنتج بعد الحصاد وتتلخص في التعبئة والتغليف.. لإبراز المظهر الجذاب للسلعة وتسهيل تداول المحصول وحمايته، والتبريد السريع.. لخفض درجة حرارة المحصول أو ما يسمى بالتبريد المبدئي وإبقاء المنتج ضمن سلسلة التبريد وفقاً لاحتياجاته المثلى طوال مراحل التداول وحتى وصوله إلى المستهلك.

ومن العوامل الضرورية لدعم عملية التصدير بحسب الدراسة التعامل مع المستوردين في الأسواق العربية ، حيث لازالت تجارة الجملة للخضر والفاكهة تتم من خلال أسواق الجملة والتي يتم فيها التوريد إليها وبيع المنتجات بآلية الحراج حيث يحصل المتعهد على نسبة من قيمة المبيعات سواء كانت عملية البيع مربحه أو غير مربحه و يتحمل المصدر اليمني مخاطر ذلك في الأسواق الأوروبية تسود تجارة الخضر والفاكهة من خلال السوبر ماركت الضخمة و فيها يتفق مسبقاً بين الموردين والمستوردين على الكميات والأسعار وذلك أسلوب أفضل يسمح للمورد أو المصدر لاتخاذ القرار المسبق و المناسب.

مؤكدة فتح مجالات تعامل في الأسواق العربية مع قنوات تسويق أخرى بجانب القناة التسويقية الحالية والعمل على تنمية تلك القناة البديلة مستقبلاً، وان يعمل المصدرون اليمنيون على إيجاد علاقة مباشره مع سلسله السوبر ماركت في الأسواق الأوروبية والبدء من حيث انتهى الآخرون.

ولفتت الدراسة إلى تنمية النوافذ التصديرية الأخرى وذلك من خلال فتح تعامل مع مستوردين آخرين في أسواق أخرى بدلاً من الاعتماد الكلي على السوق السعودية و ذلك لتقليل نسبة المخاطره التي تتعرض لها الصادرات اليمنية والاعتماد على سوق واحد.

وكذا اتباع سياسة تنويع الإنتاج بمعيار الميزة النسبية و المياه واتباع سياسة ترويجيه فاعله بمشاركة المصدرين وضرورة إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية للسلع المحلية و العالمية.

وإعداد و تنفيذ برامج التدريب الهادفة إلى تنمية المهارات العلمية والعملية لجميع الشركاء في التصدير وتوفير الهياكل التسويقية ومؤسسات التسويق التي تمتلك الإمكانيات و القدرات المادية والفنية والإدارية تاسعا لتصدير المنتجات اليمنية البستانية إلى الأسواق الخارجية وبجودة عالية.

رأي اقتصادي

اليمن واحة استثمارية جاذبة

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ .. تشهد اليمن بقيادة ابن اليمن البار فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح تحولات اقتصادية جذرية وهامة على الصعيدين الاقتصادي والمصرفي، حيث اصبح هناك تنويع في قاعدة الانتاج والدخل مدعومة باستثمارات كبيرة في المشاريع التنموية والاقتصادية واغناء المناخ الاستثماري وسن وإصدار التشريعات المحفزة لفرص الأعمال وتطوير القاعدة التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية على أسس حديثة بالاضافة إلى أن حكومة بلادنا تعمل على تطوير الصناعة المصرفية والمالية وفق المعايير والتطورات الاقليمية والعالمية الحديثة وبالتعاون مع مصارفنا ومؤسساتنا المالية والتي تشهد نموا في أعمالها وبنيانها المؤسسي والتكنولوجي والخدماتي كما أن السلطات النقدية في بلادنا تعمل على تحصين دائم للسوق المصرفية من أي عمليات غسيل أموال أو تمويل الارهاب بسن القوانين وفق المعايير الاقليمية والدولية المتجددة.

بالاضافة إلى أن بلادنا بقيادة باني اليمن الحديث تسعى جاهدة لتحقيق الاصلاح المالي والاداري والاقتصادي على مستوى المالية العامة لضبط العجز والمديونية والانخراط في عملية الانفتاح والعولمة والتكتل، حيث وقعت بلادنا على أكثر من اتفاقية شراكة مع العديد من البلدان بالاضافة الى سعيها الدائم للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبما تمتلك بلادنا اليمن من إمكانات وقدرات تنافسية على الصعيد الاستثماري والمالي والتعامل التجاري وبما تقوم به من عمليات تحديث وعصرنه للبنيان الاقتصادي والمصرفي بشكل مستمر تؤهلها لتلعب دوراً أساسياً واقتصادياً واستراتيجياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والعربية ولتكون ملاذاً آمناً لها.

٤ آلاف مستفيد من خدمات المؤسسة الاقتصادية في مجال التمور

تمويل ١٧ مشروعا صغيرا خلال نوفمبر بعدن

■ ،،عدن/سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال شهر نوفمبر الماضي ١٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ١٢ مليونا و ٤٠٠ ألف ريال ٠

وأفاد مدير الفرع عدنان حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن المشاريع الممولة التي وفرت ١٠٢ فرصة عمل توزعت في مجالات الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل ومنها فتح بقالات ومحل بيع أواني منزلية والملابس وبيع البهارات وبيع الدجاج والجوالات.. موضحا أن فرع الصندوق أعد لعدد من صغار المستثمرين دراسات استثمارية لفتح مشاريع مدرة للدخل في عدن للفترة نفسها وعددها ٦ دراسات بتكلفة ٧ ملايين و٩٩٠ ألف ريال.

على صعيد آخر بلغ عدد المزارعين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية في مجال التمور خلال الفترة ٢٠٠٤– ٢٠٠٩م أربعة آلاف مزارع فيما بلغ عدد العاملين بمصانع المؤسسة ألفا و٦٠٠ عامل٠

وأوضحت دراسة حديثة قدمتها المؤسسة الاقتصادية إلى الندوة العلمية لإنتاج الحاصلات البستانية في اليمن التي عقدت في اكتوبر الماضي بمحافظة لحج عن دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية في تطور وتحسين صناعة التمور أن المؤسسة عملت منذ وقت مبكر على تنفيذ استراتيجية لتحسين صناعة التمور من خلال خطة نفذتها منذ عام ٢٠٠٤م لاستيعاب محصول التمور وتصنيعه وتسويقه٠

وبينت الدراسة أن المؤسسة تقوم سنويا بالتعاقد مع مزارعي تهامة ووادي حضرموت لشراء محصول التمور وبأسعار جيدة وتصنيعها وفقا لافضل المواصفات والجودة .. لافتة إلى أنه تم استثمار ٦٨٠ مليون ريال لتطوير مصانع التمور فيما بلغت تكلفة التمور التي اشترتها المؤسسة من المزارعين خلال العام الماضي ٢٠٠٩م ٧٠٠ مليون ريال ٠